ذكر التأنيث في باب العدد جر الى ذكر هذا التقسيم او شروع في تقسيم آخر للاسم باعتبار التذكير
والتأنيث وانما قدم المذكر لاصالته المؤنث قدم المؤنث في البيان روما للاختصار ببيانه
وتعميما للتذكير في كل ما يخالفه كتقديم الاعراب التقديري وتعميم اللفظي في كل ما عداه ويمكن
ان يقال قدمه اخذا في البيان من القريب او ترجيحا للوجودي على العدمي ما فيه علامة التأنيث
تاء او الف مقصورة او ممدودة او ياء لفظا اي ملفوظا حقيقة كامرأة وناقة وغلة وطلحة
وعلامة او حكما كعقرب لا سيما اذا سمي به مذكر اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث
ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية ونحو حايض وطالق من الصفات
المختصة الثابتة ونحو كلاب وكلب مما جمع مكسرا او تقديرا كدار ونار ونعل وقدم وغيرها
من المؤنثات السماعية والمذكر ملتبس بخلافه اي بمخالف المؤنث اي ما لم يوجد فيه علامة
التأنيث لا لفظا ولا تقديرا ولا حكما وعلامة التأنيث المذكورة في حد المؤنث التاء والالف
سواء كانت مقصورة او ممدودة وانما لم يذكر الياء فلعل تأنيثه عنده صيغي كتأنيث هي وانت
لا بالعلامة وكتثنيته هذا او الذي نحو هذان واللذان على قول من يرى بناؤهما وبعضهم
عد الياء في هذي وتي من علامات التأنيث وذكر ان التأنيث بالياء من خصايص اسم
الاشارة فلعله قايل في اسم الاشارة بالتصرف تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وهو
اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي وهو الخلقي ما بازائه ومقابلته ذكر كاين في جنس الحيوان
الذكر هنا خلاف الانثى لا قبل الرجال ولو قال ما له فرج لكان اولى حيث يشمل الانثى
التي ليس بازائها ذكر في الحيوان لو فرض شئ من الحيوانات كذلك واحترز به عن تأنيث النخل
كامرأة في الاناسي وناقة في البهايم اذ بازائهما رجل وبعير وكذا نفساء وحبلى
واتان وعناق والمؤنث اللفظي اي المنسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه
حقيقة او تقديرا او حكما بلا تأنيث خلقي في معناه بخلافه اي ملتبس بخلاف المؤنث الحقيقي
اي ليس بازائه ذكر في الحيوان سواء كان معناه مذكرا حقيقيا مسمى علم كطلحة او صفة

كعلام

كعلامة او اسم جنس كنملة ذكرا ولا يكون مذكرا حقيقيا ولا مؤنثا حقيقيا كظلمة وعين والاول
لا يؤثر الا في حكم نفسه وهو منع الصرف ولا يسري الى غيره من فعل او صفة نحو قام طلحة وطلحة
القايم خلافا لبعض الكوفية وكعقرب علما للمذكر وفاقا وكذا تأنيث نملة ذكر عند ابن السكيت
وبنى ابو حنيفة رض الاستدلال على ان النملة في قالت نملة انثى على ذلك كظلمة وعين واذا
اسند اليه اي الى المؤنث اذا كان حقيقيا مظهرا او مضمرا او اللفظي مضمرا بقرينة السياق
حيث قال بعد ذلك وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار الفعل المتصرف بخلاف نعم المرأة هند
بلا فصل نحو حضرت امرأة بخلاف نحو حضر القاضي امرأة حيث لا يجب اسناد التأنيث الى الفعل
لمكان الفصل فالتاء واجبة بدليل مقابلة التخيير ولا يسوغ تقدير وجبت وجعلها اي
فاعلا له حيث يلزم امتناع الفاء وانما يجب التاء للاسناد اما في المضمر مطلقا فلكمال الامتزاج
واما في ظاهر المؤنث الحقيقي فلقوة التأنيث بخلاف ظاهر غير الحقيقي لقصور في الامتزاج
لمكان الظهور وقصور في التأنيث لعدم كونه حقيقيا فالحري ان لا يلزم فيه التاء بل يكون
بناء على الامتزاج والتأنيث من وجه دون وجه واعلم انه لا يلزم اذا كان دليلا كما في
صورة الفصل وكون الفعل جامدا او كون المؤنث الحقيقي من البهايم وتخلف الحكم عن القا
بالدليل امر شايع مستفيض فلا يحتاج الى الاستثناء صريحا وانت في ظاهر اي في اسناد الفعل
الى ظاهر المؤنث اللفظي واحترز به عن المضمر نحو الشمس طلعت فان التاء فيه واجبة والظرف
متعلق بالخيار غير المؤنث الحقيقي وما في حكمه من مؤنث البهايم كسار الناقة بالخيار اي
ملتبس بخيار بين التاء وعدمها او تذكير الفعل وعدمها اعتبارا لجهتي التأنيث
وعدمه باعتبار اللفظ والمعنى وحكم ظاهر الجمع احترازا عن ضميره نحو الرجال جاءت او
جاؤا فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب لا الحاق التاء بالتعيين والاضافة من باب
جرد قطيفة واخلاق ثياب غير جمع المذكر بدلا او صفة الجمع بجعل اللام زايدة او على
القول بعوض غيره باشتمار غير جمع المذكر السالم نقيضا للمكسر وذي الالف والتاء كما

Copyright © King Saud University